العدد ١٥١٧ - الاثنين ٦شوال ١٤١٨هـ ٢ فبراير ١٩٩٨

نقطة ضوء

طموحات الصناعة

.. ما الذي يعوقها

تقدمه : شهيرة الرافعي

عشرة تحديات داخلية تواجه طموحات الصناعة المصرية ومثلها تحديات خارجية شكلتها المتغيرات العالمية المختلفة ، والاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر مؤخرا تواجه هي الاخرى طموحات الصناعة المصرية ويمثل التغلب عليها نقطة الانطلاق الحقيقية للصناعة المصرية للدخول في القرن الحادي والعشرين . اتفاقية الجات تمثل تحديا واتفاقية المشاركة الاوروبية تمثل تحديا والاعباء الضريبية والجمركية تمثل تحديا وبرنامج التخصيصية يمثل تحديا وقائمة طويلة من تحديات انطلاق الصناعة المصرية اعدتها لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وقدمت لها حلولا متكاملة وتوصيات لم تقدمها اللجنة الى الحكومة فحسب ولكنها قدمتها ايضا لرجال الصناعة انفسهم وتوصيات اخرى توجهت بها اللجنة الى المستهلك .

يشير الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان تقرير اللجنة حول استراتيجية الصناعة وافاق القرن الحادي والعشرين تناول اهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرية في تحقيق طموحاتها الحالية والمستقبلية وقد تم تقسيم التحديات مابين خارجية وداخلية

فبالنسبة للخارجية هناك المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وما افرزته من تحديات في مواجهة الصناعة الوطنية اذ تشير كافة الدلائل والمتغيرات العالمية الى ان خواتم القرن العشرين سوف تؤتي بصراعات وتحديات تجارية شرسة لن تقل اثارها وعواقبها عن الحروب التي خاضتها البشرية خلال تاريخها الطويل وان اختلفت في اسلحتها وادواتها عن تلك المستخدمة في الحروب التقليدية

كما ان مباديئها ستكون كلها في مجال احتلال مساحات من الاسواق العالمية بعد ان كانت الصراعات السياسية ترتكز اساسا على السيطرة والهيمنة على مقدرات الاخرين باحتلال اراضيهم والتدخل في الحكم فتحولت الى فتح الحدود امام صادرات تلك الدول واسقاط جميع الحواجز امام حركة الاقتصاد ورؤوس الاموال والسلع والبضائع . ويذكر تقرير اللجنة ان مصر ستكون في طليعة الدول التي تتاثر وتعاني من عواقب نظام جديد الذي شرعت التكتلات الاقتصادية القوية فلي تنفيذه خلال السنوات الاخيرة وذلك على مراحل متعاقبة .

ويشير الدكتور نادر رياض الى ان اهم التحديات التي ستواجه الصناعة المصرية في هذا المجال هي :

● اختلاف فلسفة التصنيع واستراتيجياته في الداخل عنها في الخارج نتيجة للتفاوت الكبير في حجم الانتاج .

● تزايد ظاهرة الصراع الاقتصادي والحروب التجارية بين الدول الصناعية الكبرى على اقتسام الاسواق العالمية وتعاظم التوجه نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي الذي يمتد ليشمل دولا عديدة من اهمها (النافتا) و(الاسيان) الذي يضم النمور الاسيوية والاتحاد الاوروبي .

● التحول الشديد نحو النظام الراسمالي والاتجاه الى سياسات الخصخصة وشيوع برامج الاصلاح الاقتصادي وتزايد تدفق رؤوس الاموال والصناعات المتقدمة .

وعلى جانب اخر هناك اتفاقية الجات وتمثل وفق رؤية لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور امين مبارك من اهم واخطر وسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في تطبيق حرية التجارة وحرية تدفق رؤوس الاموال واطلاق المنافسة الشديدة وازالة الموانع والحواجز التقليدية امام انتقال السلع وتدويل النشاط الاقتصادي وقد ابرزت اللجنة بعض الاثار السلبية والتحديات التي تضعها اتفاقية الجات في طريق الصناعة المصرية ومنها ان اتفاقية الجات ومانتضمنه من بروتوكول النفاذ الى الاسواق يزيل الحواجز امام المنتجات العالمية ويسهل لها سبل التفوق على المنتجات المصرية قبل ان تستكمل ادواتها على المنافسة مما يشكل تحديا خطيرا لصناعتنا الوطنية ..

وعلى جانب اخر فان بروتوكول النفاذ الى الاسواق ومايتيحه من فتح السوق المصرية لاستقبال شتى انواع السلع من مختلف الدول قد يؤدي الى حدوث نوع من الاغراق للسوق المصرية بسلع غير مصرية الصنع، واخيرا فان هناك صعوبة وطول الاجراءات القانونية في مواجهة الاغراق والمنافسة غير المشروعة .

اما عن اتفاقية المشاركة المصرية فقد اكدت اللجنة - وفق مايشير اليه الدكتور نادر رياض - ان اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي والتي تزمع مصر توقيعها تعد خيارا استراتيجيا لمصر في ظل الاوضاع الاقليمية والدولية وان قدرة هذه الاتفاقية على تحقيق مصالح الصناعة الاستراتيجية يرتهن بقدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع احكام هذه الاتفاقية .

وهذا الامر في حد ذاته يتوقف على كفاءة اداء الصناعة المصرية في تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية .

و عن التحديات التي تمثلها تلك الاتفاقية فهي بما تقوم عليه من انشاء منطقة تجارة حرة وبما تكفله من تدفق للسلع والمنتجات تخلق نوعا من التحدي امام قدرة الصناعات المصرية على اختراق الاسواق الاوروبية، ومن ناحية اخرى تخلق اتفاقية المشاركة بعض الضغوط العنيفة والتي ستتعرض لها بعض الصناعات المصرية كما تمثل قواعد المنشا نوعا جديدا في التحديات التي ستواجه الصناعة المصرية مستقبلا .

وعلى الصعيد الداخلي اعدت لجنة الصناعة والطاقة قائمة با هم التحديات التي تواجه الصناعة المصرية وهي :

● افتقار الصناعة المصرية لنظم الجودة العالمية وعدم فاعلية اجهزة الرقابة الصناعية التي انكمش دورها وقصرت ادواتها عن مسايرة متطلبات العصر .

● بطء معدل نمو الصادرات الصناعية ووجود العديد من القيود التي تعرقل عملية التصدير .

● كثرة الاعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المنتج المصري ترفع من تكلفته وتحد من قدرته التنافسية امام مثيله الاجنبي .

● عدم وجود خطة محددة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وكثرة المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات .

د. امين مبارك

د. نادر رياض

● عدم اهتمام الصناعة المصرية الاهتمام الكافي للابعاد البيئية في مجال الصناعة .

● برنامج التخصيصية واعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام الصناعية لايخص رجال الصناعة المصريين باي مزايا تفضيلية مما قد ينشا عنه ظاهرة زيادة السيطرة الاجنبية .

● الموجات المتدفقة من التهريب للسلع والمنتجات الاجنبية والتي تهدد المنتجات والسلع المصرية المثيلة .

● التصميمات الهندسية والتطوير وتصنيع المعدات الراسمالية .

● قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار في التطبيقات الصناعية .

● قصور برامج التنمية البشرية عن الوفاء بمتطلبات الصناعة .

وفي نقاط محددة يوضح الدكتور نادر رياض الاستراتيجية التي وصفتها اللجنة في تقريرها عن الصناعة المصرية واهم المحاور التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية ويقول انه بالنسبة للاهداف الاستراتيجية لتحقيق النهضة الصناعية المصرية فانه يمكن ايجازها في:

● تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة وزيادة الناتج الصناعي الى ضعف ماهو عليه الان . ايضا الوصول بالصادرات المصرية الى ثلاثة امثال ماهي عليه الان خلال خمس سنوات .

ومن ناحية اخرى لابد ايضا من مساهمة القطاع الصناعي القومي في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ليزيد عن ثلاثة امثال النمو السكاني في نهاية الخطة الخمسية القادمة ..

ومساهمة القطاع الصناعي القومي في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الى ١٥٠ ٪ مما هو عليه الان بداية عام ٢٠٠٠ واخيرا المساهمة في خلق ٥٠٠ الف فرصة عمل جديدة في العام المقبل والعمل على زيادة هذه الفرص بنحو ١٠٠ الف فرصة عمل سنوية لتصل الى مليون فرصة عمل جديدة ببداية عام ٢٠٠٠

٦ محاور للنهضة

اما عن محاور تلك الاستراتيجية فيشير الدكتور نادر رياض الى ان المحور الاول هو محور القطاعات ذات الاولوية فقد اكدت اللجنة في تقريرها ان هناك ضرورة لاعطاء عناية خاصة لتحفيز الاستثمار والانتاج في بعض القطاعات نظرا لما تملكه من مزايا تنافسية بعد التطبيق الكامل لاتفاق تحرير التجارة الدولية وهذه القطاعات هي :

● الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

● الصناعات الالكترونية

● صناعة البرمجيات

● صناعة البتروكيماويات

● الصناعات الغذائية

● صناعة الاسمدة

● صناعة ودباغة الجلود والمصنوعات الجلدية

اما المحاور الاخرى التي ترتكز عليها الاستراتيجية فهي كما يشير اليها تقرير لجنة